A

Distr.
GENERAL

A/RES/53/175
25 January 1999

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٩١ (د) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/53/606/Add.4)]

٥٣/١٧٥ـ تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٤٨/١٦٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ و ٥٠/٩٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، وتقرير لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[١]، وخطة التنمية[٢]، فضلا عن النتائج المتفق عليها بشأن جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى واجتماعات القمة التي عقدت منذ بداية التسعينات،

وإذ تشير أيضا إلى قراريها ٥١/١٦٤ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ و ٥٢/١٨٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية،

وإذ تعيد تأكيد الحاجة الماسة إلى المضي قدما في تنفيذ الآليات القائمة لمعالجة المشاكل الناجمة عن الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، بطريقة فعالة ومنصفة وإنمائية المنحى، بغية مساعدتها على التخلص من عملية إعادة الجدولة ومن أعباء الديون التي لا يمكن تحملها، وتشدد في هذا السياق على ضرورة الموافقة على تقاسم الأعباء على نحو منصف فيما بين أوساط الدائنين العامين الدوليين،

---

(١) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٤٨** (A/51/48).

(٢) القرار ٥١/٢٤٠، المرفق.

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها البلدان المدينة، وتؤكد أهميتها رغم التكلفة الاجتماعية المرتفعة التي كثيرا ما تنطوي عليها، من أجل تنفيذ برامج الإصلاح وتحقيق الاستقرار الاقتصاديين والتكيف الهيكلي الرامية إلى تحقيق الاستقرار، وزيادة حجم المدخرات والاستثمارات على الصعيد المحلي، واكتساب القدرة على المنافسة للاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق حيثما كانت متاحة، والتقليل من التضخم، وتحسين الكفاءة الاقتصادية، والتصدي للجوانب الاجتماعية للتنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر فضلا عن إقامة شبكات أمان اجتماعي للطبقات الضعيفة والأشد فقرا بين سكانها، وتشجعها على مواصلة بذل تلك الجهود،

وإذ تلاحظ أن الأزمة المالية الدولية الجارية تضيف حاليا أعباء أخرى إلى مشاكل الديون الخارجية لكثير من البلدان النامية، وأن عددا من البلدان النامية قد واصل الوفاء بالتزاماته الدولية المتعلقة بالديون وخدمة الديون في مواعيدها بالرغم من وجود معوقات مالية خارجية وداخلية خطيرة،

وإذ تلاحظ أيضا في هذا السياق الأهمية المتزايدة للمساعدة الإنمائية الرسمية كمورد خارجي لكثير من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، في ضوء انخفاض التدفقات الخاصة، وأن اتجاه الانخفاض العام من المساعدة الإنمائية الرسمية مدعاة للقلق،

وإذ تشدد على ضرورة التنفيذ الكامل والسريع لتلك المبادرات التي ستوفر مزيدا من المساعدة للبلدان النامية وبخاصة أشد البلدان فقرا ومديونية، ولا سيما في أفريقيا، في جهودها الرامية إلى تحسين حالة ديونها بالنظر الى المستوى البالغ الارتفاع باستمرار لأعباء المجموع الكلي لأصل الدين وخدمته،

وإذ تنوه بالتحسن الذي طرأ على حالة ديون عدد من البلدان وبإسهام الاستراتيجية الناشئة فيما يتعلق بالديون في هذا التحسن، كما تلاحظ مع التقدير تدابير التخفيف من وطأة الديون التي اتخذتها البلدان الدائنة، سواء في إطار نادي باريس، أو من خلال إلغاء الديون والإعفاء المساوي لذلك من الديون الرسمية الثنائية، وترحب بالتدابير الأكثر مواتاة للتخفيف من وطأة الديون التي اتخذها نادي باريس وفقا لشروط نابولي المؤرخة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، ولأول مرة وفقا لشروط ليون،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المدينة، بوصفها تشكل عنصرا يؤثر تأثيرا ضارا على جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تشدد على أهمية التخفيف من أعباء الديون وخدمة الديون المرهقة المتصلة بمختلف أنواع الديون في كثير من البلدان النامية، على أساس اتباع نهج فعال ومنصف وإنمائي المنحى ودائم، والقيام، عند الاقتضاء، بمعالجة الرصيد الكامل لديون البلدان النامية الأشد فقرا ومديونية، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية،

وإذ تشجع الدائنين المتعددين على النظر في اتخاذ تدابير مناسبة في حالة البلدان النامية المثقلة بمستويات مرتفعة على نحو غير عادي من الديون المتراكمة،

وإذ ترحب بالقرار الذي اتخذه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإجراء استعراض شامل للمبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام ١٩٩٩،

وإذ تشدد على الحاجة إلى مواصلة النمو الاقتصادي العالمي وضرورة تهيئة بيئة اقتصادية دولية داعمة بصورة مستمرة فيما يتعلق بجملة أمور منها معدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والممارسات التجارية، وفرص الحصول على التكنولوجيا، وأسعار الصرف، ومعدلات الفائدة الدولية، وإذ تلاحظ استمرار الحاجة إلى موارد لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في البلدان النامية وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٨[٣]؛

٢ - **تسلم** بأن الحلول الفعالة والمنصفة والإنمائية المنحى والدائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الاقتصاد العالمي وفي الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت مؤخرا؛

٣ - **تلاحظ** أنه لا غنى عن إحراز مزيد من التقدم بما في ذلك التنفيذ السريع لنهج مبتكرة وتدابير ملموسة، من أجل الإسهام في التوصل إلى حلول فعالة ومنصفة وإنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأشد فقرا ومديونية؛

٤ - **تلاحظ أيضا**، مع التسليم بفوائد تحرير التدفقات الرأسمالية الدولية، الأثر الضار الناجم عن تقلب التدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل على أسعار الصرف ومعدلات الفائدة وحالة مديونية البلدان النامية، وتشدد على ضرورة الاتساق في تنفيذ السياسات، وكذلك توخي نهج منظمة وتدريجية وجيدة التعاقب لتحرير الحسابات الرأسمالية، من أجل مواكبة تعزيز قدرة البلدان على تحمل نتائجه، بغية تخفيف الأثر الضار الناجم عن ذلك التقلب؛

٥ - **تحث** المجتمع الدولي على النظر في اتخاذ تدابير وإنشاء آليات طوعية، بإشراك الدائنين من القطاع الخاص، مع مراعاة الأطر القائمة التي تتيح للبلدان المدينة مهلة، وذلك من خلال جملة أمور منها تعليق مدفوعاتها مؤقتا باتفاق متبادل، في حين تحتفظ بإمكانية الحصول على التمويل المؤقت، وترحب في هذا الصدد باستعداد صندوق النقد الدولي للنظر في توفير التمويل للأعضاء المتأخرين عن سداد ديونهم لبعض الدائنين من القطاع الخاص؛

٦ - **تؤكد** على الحاجة الملحة إلى تزويد صندوق النقد الدولي بموارد كافية لتوفير التمويل في حالات الطوارئ للبلدان المتضررة من أزمات مالية نتيجة جملة أمور منها ارتفاع مستويات تقلب التدفقات الرأسمالية الدولية والتي تواصل العمل على تنفيذ برنامج لتحقيق الاستقرار والإصلاح في المجال الاقتصادي؛

---

(٣) A/53/373.

٧ - **تؤكد أيضا** أن من الضروري أن تراعي مؤسسات بريتون وودز مراعاة تامة، لدى توفير التمويل في حالات الطوارئ، الأحوال الاقتصادية الخاصة للبلدان النامية المدينة المتأثرة بكوارث طبيعية؛

٨ - **ترحب** بالقرارات التي أعلنتها بلدان دائنة شتى للإلغاء الكلي او الجزئي للديون الثنائية الرسمية لبلدان أمريكا الوسطى التي كانت الأشد تضررا من الإعصار ميتش، وكذلك بالقرارات التي اتخذتها البلدان المانحة من أجل المساعدة على خفض الديون المستحقة للمؤسسات المتعددة الأطراف، مع التسليم بالحاجة إلى ضمان استمرار توجيه موارد كافية نحو جهود الإغاثة والاصلاح، وترحب ايضا بالمقترحات المقدمة من أجل مناقشة زيادة تخفيف أعباء الديون للبلدان المعنية في اجتماع نادي باريس في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وتهيب بالمؤسسات المالية الدولية ان تقدم المساعدة إلى تلك البلدان في جهودها من أجل التعمير، وذلك بجملة أمور منها تخفيف أعباء خدمة الديون، ودراسة اتخاذ تدابير إضافية مناسبة، والنظر مبكرا في أحقية نيكاراغوا وهندوراس في الإعفاء من الديون بموجب المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٩ - **تشدد** على أهمية مواصلة البلدان النامية لجهودها الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي ما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بغية تحسين إمكانية تخلصها من مشاكل الديون وخدمة الديون، وتشدد أيضا على ضرورة أن يعمل المجتمع الدولي على تهيئة بيئة خارجية مواتية، وذلك من خلال جملة أمور منها تحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، والإشراف الفعال على معدلات الفائدة الدولية، وزيادة تدفقات الموارد، والوصول إلى الأسواق المالية الدولية، وتدفق الموارد المالية، وتحسين فرص حصول البلدان النامية على التكنولوجيا؛

١٠ - **تشدد أيضا** على أن الاستراتيجية الناشئة فيما يتعلق بالديون يجب أن تكون مصحوبة ببيئة اقتصادية دولية مواتية وداعمة، تتضمن التنفيذ الكامل لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وقرارات مراكش الوزارية لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية[٤]؛

١١ - **تشدد كذلك** على ضرورة أن تعمل المرافق القائمة على اتخاذ تدابير لتخفيف عبء الديون من خلال البرامج المختلفة لتحويل الديون، حيثما امكن ذلك، مثل مقايضة الديون برأسمال سهمي، ومقايضة الديون بالحفاظ على الطبيعة، ومقايضة الديون بتحقيق نماء الطفل، وغير ذلك من أنواع مقايضة الديون مقابل التنمية، التي يجب أن تنفذ على نطاق واسع بحيث يمكن مساعدة البلدان المعنية فيما تبذله من جهود إنمائية، وكذلك دعم التدابير المتخذة لصالح أكثر قطاعات المجتمع ضعفا في تلك البلدان، وتطوير تقنيات تحويل الديون، المطبقة على برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية، بما يتمشى والأولويات التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في آذار/ مارس ١٩٩٥[٥]؛

---

(٤) أنظر: **الصكوك القانونية التي تجسد نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي حُررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤** (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994-7).

(٥) أنظر: **تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥** (منشورات الامم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8).

١٢ - تسلم بالحاجة إلى إيلاء أولوية اعلى للجوانب الاجتماعية من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

١٣ - ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبتمديد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي لفترة السنتين التي كانت مقررة اصلا لكي تبدأ البلدان في التأهل للحصول على المساعدة حتى نهاية عام ٢٠٠٠، وتؤكد أن المبادرة تتيح فرصة هامة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لكي تصبح قادرة على تحمل ديونها الخارجية؛

١٤ - تدعو إلى توسيع نطاق مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بسرعة وبعزم لتشمل المزيد من البلدان، وتشجع جميع البلدان المؤهلة على اتخاذ التدابير المتعلقة بالسياسات اللازمة للشروع في العملية في أقرب وقت ممكن لكي يندرج الجميع في العملية بحلول عام ٢٠٠٠؛

١٥ - تشدد على ضرورة أن يلبي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بسرعة الاحتياجات الخاصة للبلدان الفقيرة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات، بالتعاون الوثيق مع جميع الجهات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وترحب في هذا السياق بقرار المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بأن يضيف قدرا من المرونة في تقييمه لسجلات متابعة أداء السياسات في البلدان التي تتلقى المساعدة في مرحلة ما بعد الصراعات؛

١٦ - تشدد أيضا على الحاجة الملحة إلى التعبئة الفعالة لموارد مالية إضافية للمبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وذلك من دائنين ثنائيين ومتعددي الأطراف على السواء، من دون ان يؤثر ذلك على الدعم الأنشطة الإنمائية الأخرى للبلدان النامية، وتعرب في هذا الصدد عن تقديرها للتبرعات المقدمة من بعض المانحين الثنائيين إلى الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التابع للبنك الدولي وإلى مرفق التكيف الهيكلي المعزز/الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التابع لصندوق النقد الدولي، وتحث المانحين الثنائيين الآخرين الذين لم يكملوا إنشاء آليات للمشاركة في المبادرة على أن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن، وتوجه النداء ذاته الى المؤسسات المالية الدولية الاخرى؛ وتدعو المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لمساعدة مصرف التنمية الأفريقي على سداد حصته من التكاليف المتصلة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

١٧ - تهيب بالبلدان الصناعية التي لم تسهم بعد في مرفق التكيف الهيكلي المعزز/الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ان تسارع بتقديم تبرعاتها اليه؛

١٨ - تشدد على أهمية توخي المرونة في تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك تقصير الفترة الفاصلة بين مرحلة اتخاذ القرار ومرحلة الانجاز، مع مراعاة أداء السياسات في البلدان المعنية على النحو الواجب، بطريقة شفافة وبمشاركة كاملة من البلدان المدينة؛

١٩ - تشدد أيضا على أهمية زيادة المرونة فيما يتعلق بمعايير الأهلية في إطار المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك أهمية التقييم المتواصل والرصد النشط للآثار المترتبة على الشروط القائمة بخصوص معايير الأهلية وذلك من أجل كفالة التغطية الكافية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتعتبر في هذا الصدد زيادة المرونة ذات اهمية خاصة بالنسبة للحالات غير القاطعة المعروفة وحالات البلدان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات، ويتصل ذلك بمسائل شتى منها تفادي التأخيرات في وضع سجل متابعة للأداء الاقتصادي الذي سببته نكسات مؤقتة تُعزى إلى صدمات خارجية، وذلك لمساعدتها على التخلص من عملية إعادة الجدولة ومن أعباء الديون التي لا يمكن تحملها؛

٢٠ - تؤكد على أهمية الشفافية ومشاركة البلدان المدينة في أي استعراض وتحليل يجريان خلال فترة التكيف؛

٢١ - ترحب بقيام نادي باريس منذ عام ١٩٩٤ بتنفيذ شروط نابولي، وكذلك بقرار تجاوز شروط نابولي من أجل تخفيض الديون للبلدان المؤهلة، وخاصة أفقرها وأشدها مديونية، وتدعو جميع الدائنين الثنائيين والمتعددين والتجاريين الآخرين إلى تقديم تبرعات مناسبة ومطردة لتحقيق الهدف المشترك وهو القدرة على تحمل الديون؛

٢٢ - تشجع أوساط الدائنين الدوليين على النظر في اتخاذ تدابير مناسبة في حالات ارتفاع مستوى الديون المتراكمة ارتفاعا كبيرا، بما في ذلك، عند الاقتضاء، تدابير تحويل ديون البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا، وخاصة أفقرها، بغية تقديم مساهمة مناسبة ومطردة من أجل الهدف المشترك وهو القدرة على تحمل الديون؛

٢٣ - ترحب بقرار مجلس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأن يجري الاستعراض الشامل لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أقرب وقت بحلول عام ١٩٩٩، وتشجع على تضمين الاستعراض مسألة النظر في معايير تحمل الديون، فضلا عن دراسة شاملة للأثر المترتب على الجهود التقليدية لتخفيف عبء الديون، ودراسة العلاقة بين تخفيف عبء الديون والتخفيف من حدة الفقر في البلد المتلقي، وتسلم بضرورة تضمين الاستعراض الشامل مدخلات من منظمات دولية أخرى ذات صلة؛

٢٤ - تدعو البلدان الدائنة والمصارف الخاصة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى أن تواصل، في إطار صلاحياتها، المبادرات والجهود الرامية إلى معالجة كل من مشاكل الديون التجارية التي تواجهها أقل البلدان نموا والطلبات المتعلقة باستمرار تعبئة الموارد، بما في ذلك عن طريق مرفق تخفيض الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية، من اجل مساعدة أقل البلدان نموا على تخفيف ديونها التجارية؛

٢٥ - تعترف بالجهود التي تبذلها البلدان النامية المدينة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون بالرغم من تكبدها تكلفة اجتماعية مرتفعة، وتشجع في هذا الصدد الدائنين من القطاع الخاص، ولا سيما المصارف التجارية، على مواصلة مبادراتهم وجهودهم للتصدي لمشاكل الديون التجارية التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل، ولا سيما البلدان المتأثرة بالأزمة المالية؛

٢٦ - **تؤكد** على الحاجة الملحة الى مواصلة توفير شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الضعيفة التي تتعرض لأشد الضرر نتيجة لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان المدينة، خصوصا الفئات المنخفضة الدخل؛

٢٧ - **تشجع** المدينين والدائنين على دراسة سبل كفالة استخدام القروض في المستقبل بطريقة يمكن بها تفادي اثرها السلبي على القدرة على تحمل الديون؛

٢٨ - **تلاحظ مع القلق** استمرار عبء التزامات الديون وخدمة الديون في البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك بوجه خاص البلدان الأفريقية، وتشجع الدائنين، ومن بينهم المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف التجارية والدائنون الثنائيون، على مواصلة تقديم دعمهم لتلك البلدان في الوفاء بالتزاماتها بفعالية؛

٢٩ - **تعرب** عن تأييدها القوي لاستمرار عمليات مرفق التكيف الهيكلي المعزز، وتشدد في هذا الصدد على الحاجة الملحة إلى تأمين تمويل المرفق ومؤازرته؛

٣٠ - **تؤكد** على ضرورة إكمال المفاوضات في أقرب وقت ممكن من أجل التجديد الثاني عشر لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية لتبلغ مستوى يتناسب مع احتياجات اشد البلدان النامية فقرا الى التمويل التساهلي؛

٣١ - **تعيد تأكيد** استعراض منتصف المدة العالمي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا[٦] للتسعينات، وبخاصة الإجراءات المناسبة لصالح تلك البلدان فيما يتعلق بديونها الثنائية الرسمية والتجارية والمتعددة الأطراف؛

٣٢ - **تؤكد** على الحاجة إلى تدفقات مالية جديدة إلى البلدان النامية المدينة من جميع المصادر، بالإضافة إلى تدابير تخفيف عبء الديون التي تشمل تخفيض الديون وخدمة الديون، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التساهلية، ولا سيما إلى أقل البلدان نموا، دعما لتنفيذ البلدان النامية للإصلاحات الاقتصادية وبرامج تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي، لتمكينها من التخلص من عبء الديون المتراكمة واجتذاب استثمارات جديدة ومساعدتها على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت مؤخرا، والقضاء على الفقر؛

٣٣ - **تؤكد أيضا** على أهمية توفير موارد كافية لتخفيف عبء الديون في ضوء الآثار السلبية المترتبة على الأزمة المالية الدولية بالنسبة لتعبئة الموارد المحلية وكذلك الخارجية من أجل تنمية أقل البلدان نموا وأفريقيا، وترحب بتدابير التخفيف من عبء الديون المتخذة من جانب واحد بواسطة البلدان الدائنة

---

(٦) القرار ١٠٣/٥٠، المرفق.

علاوة على التخفيف من عبء الديون المتفق عليه بصورة جماعية، في إطار المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على ان يؤخذ في الاعتبار أن تلك الإجراءات المتخذة من جانب واحد تعزز أثر المبادرة كحل معقول للتخلص من الديون؛

٣٤ - تؤكد كذلك الحاجة إلى تعزيز القدرة المؤسسية للبلدان النامية في إدارة الديون، وتدعو المجتمع الدولي إلى مساندة جهودها تحقيقا لتلك الغاية؛

٣٥ - تهيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، اتخاذ تدابير وإجراءات ملائمة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والمقررات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى ومؤتمرات القمة التي نظمت منذ بداية التسعينات بشأن التطور المتعلق بمسألة الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز، فضلا عن القطاع الخاص، إلى القيام بذلك ايضا؛

٣٦ - تلاحظ مختلف المقترحات الواردة في تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٨[٧] بشأن مسألة الديون الخارجية للبلدان الأفريقية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التطورات المتصلة بذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين؛

٣٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩١
١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٨

---

(٧) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.98.II.D.6.